دور الإعلام في توجيه الرأي العام الليبي بعد أحداث فبراير 2011م

The role of the media in directing Libyan public opinion after the events of February 2011

أ. عبد السلام حميده علي عطيوه
كلية القانون والعلوم السياسية الزنتان – جامعة الزنتان
abdoatiwa2@gmail.com

ملخص البحث:

لقد تأثر الرأي العام الليبي بعد احداث فبراير 2011م التي ادت إلى انهيار النظام السياسي في البلاد ومؤسسات الدولة، حيث تعددت القنوات الإعلامية الموازية للقنوات الرسمية للدولة، وعدم قدرة الدولة الليبية بعد احداث فبراير لفرض رقابة على المحتوى الإعلامي والرسالة الإعلامية الموجهة إلى المجتمع الليبي، وفي حالة انعدام السيطرة ظهرت الكثير من القنوات الإعلامية التي اغلبها يبث مادته من خارج البلاد، ايضا اغلب القنوات الخاصة ممولة من دول ومنظمات خارج إطار الدولة الليبية، الأمر الذي ادى إلى نشر رأي عام متأثر بأفكار ومعتقدات وقيم غريبة عن المجتمع الليبي، اضافة إلى انتشار واسع لمنصات التواصل الاجتماعي وسهولة استخدامها من العامة، كما أن غياب القوانين التي تنظم وتراقب العمل الإعلامي والتواصل الإلكتروني وتحميل المسؤولية القانونية لكل من يخالف الدين والعرف الاجتماعي، كان له دور بارز في توجيه الرأي العام وانتشار الظاهرة السياسية والاجتماعية المستحدثة داخل المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام، الظاهرة السياسية والاجتماعية، الإعلام الرسمي، الإعلام الموازي، الخطاب الموجه.

Abstract:

Libyan public opinion was affected after the events of February 2011, which led to the collapse of the country's political system and state institutions, which led to the collapse of the political system in the country and state institutions, as media channels paralleled the official channels of the state multiplied, and the inability of the Libyan state after the revolution to impose censorship on media content and the media message directed to Libyan society. In the absence of control, many media channels appeared, most of which broadcast their material from outside the country. Also, most of the private channels were funded by countries and organizations outside the framework of the Libyan state, which led to the dissemination of public opinion influenced by ideas, beliefs, and values that are foreign to Libyan society, in addition to a widespread social media platforms and their ease of use by the public, The absence of laws that regulate and monitor media work and electronic communication and hold legal responsibility for anyone who violates religion and social custom has played a prominent role in directing public opinion and the spread of the new political and social phenomenon within Libyan society.

المقدمة:

أن للإعلام بشكل عام دورا هام واساسي في صناعة القرار وتوجيه الرأي العام المحلي، ونشر الوعي والثقافة بين مختلف الفئات المجتمعية، كما أن الدول والحكومات تهتم بدعم ومراقبة وسائل الإعلام وكيف يتناول القضايا والظواهر السياسية، وفي العالم الغربي الذي ينادي بحرية التعبير نجد أنه يضع قيودا على نقل الاخبار والنشر الإعلامي حتى لا يتعرض الأمن القومي والوطني للدول إلى أي ضعف أمني محتمل، ومن خلال ملاحظة أن وسائل الإعلام الليبية بعد احداث فبراير 2011م اصبحت لا تخضع بشكل كامل إلى سيطرة الدولة، إذ أن الإعلام

والقنوات الخاصة اصبحت تنشر مادتها الإعلامية والأخبار السياسية الموجهة من الخارج إلى الداخل، كما أن اغلب القنوات الإعلامية الخاصة تخضع إلى سيطرة جماعات ايديولوجية وأحيانا إلى سيطرة دول أخرى تدعمها وتستضيفها على أراضيها، وتعمل على توجيه الرأي العام الليبي إلى توجهات محدده.

إذ أن الإعلام يمثل السلطة الرابعة كما يراها الكثير من الناس، لأنها تفرض رقابتها على باقي السلطات، هذا فإن الكثير من المسؤولين يخشون القنوات الإعلامية خاصة عند تناولها مواضيع سياسية ومكاشفتها للظواهر السياسية والاجتماعية، والإعلام هو من يرسم الصورة المثالية أو الغير مثالية للظواهر السياسية والاجتماعية وينقلها من عين الحدث إلى المتلقي مباشرة.

اصبحت الظاهرة السياسية والاجتماعية تتأثر بالأثارة الإعلامية وكيفية نقل القنوات الإعلامية للخبر صوتا وصورة، وبما أن القنوات الإعلامية تنوعت واصبحت أكثر أنتشار وتعددت الوسائل والتقنيات الإعلامية، خاصة بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والنشر الإعلامي الالكتروني وسهولة استخدام الوسائل التي اصبحت متاحة للأفراد، الأمر الذي ادى إلى شبه فقد السلطات الرسمية للرقابة على القنوات الإعلامية وصعوبة التحكم فيها بسبب الأنترنت وشبكات الهواتف المحمولة، كما أن سهولة الاستخدام واتساع النشر والتواصل بين الأفراد والمجتمعات رغم اختلاف اللغة والقومية والديانة والعقائد والأفكار.

اشكالية الدراسة:

تأتي المشكلة البحثية للتعرف على كيف يتأثر الرأي العام الليبي بعد الاحداث الليبية في فبراير 2011م، خاصة بعد انتشار القنوات والادوات الإعلامية وسهولة الاستخدام والتواصل الاجتماعي التي تسببت في انعدام سيطرة الدولة ومؤسساتها

الرقابية على نشر الخبر السياسي والإعلامي، وبذلك أصبح الإعلام الرسمي للدولة يواجه ازمة الإعلام الموازي الأكثر انتشارا وبالتالي أكثر تأثيرا ومصداقية لدى شرائح واسعة من فئات المجتمع الليبي خاصة فئة الشباب، ومشكلة الدراسة يمكن تلمسها من خلال طرح الاسئلة التالية:

1. ما هو دور القنوات الإعلامية الرسمية والموازي في التأثير على الرأي العام المجتمعي؟
2. ما هي طبيعة الإعلام الرسمي للدولة في مواجهة الإعلام الموازي الذي أصبح ينتشر بين فئات واسعة من فئات المجتمع؟
3. ما مدى تأثير الإعلام في بناء وعي وثقافة وطنية لدى كافة فئات المجتمع؟

فرضية الدراسة:

أن الإعلام الرسمي للدولة يلعب دوراً مهما في توجيه الرأي العام من خلال القنوات الرسمية التي يفترض انها تحتل أعلى درجات التقه لدى المواطن، إلا أن الإعلام الموازي أصبح يشارك في توجيه الرأي العام من خلال الأدوات الأسهل والاكثر انتشارا، والإعلام الموازي أصبح أسرع في نقل الخبر من عين الحدث حتى قبل أن يصل الإعلام الرسمي.

فرضية الدراسة أن لوسائل الإعلام دور في تغيير وتوجيه الرأي العام داخل المجتمعات عامة والمجتمع الليبي خاصة بعد الاحداث في فبراير 2011م، إذ انها تعمل على توجيه الأفراد إلى ممارسة أكبر قدر من الحريات والمشاركة السياسية، وتزود المجتمع بالمعلومات والآراء المجتمعية المختلفة حول قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية، وتفترض الدراسة أن وسائل الإعلام تقوم بدور المساهمة في التأثير على طيف كبير من الرأي العام وتوجيه بدون وعي من الجمهور المتلقي.

اهداف الدراسة:

تهتم الدراسة بقياس دور القنوات الإعلامية على اختلافها خاصة الإعلام الالكتروني والغير رسمي في توجيه الرأي العام المحلي، ونشر الوعي والثقافة السياسية والوطنية داخل المجتمع الليبي، ايضا البحث عن كيفية اتساع وانتشار القنوات الموازية خاصة الالكترونية ووسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، عليه فإن الدراسة تهدف إلى الآتي:

1. دراسة مدى تأثير الإعلام في توجيه الرأي العام، وبناء ثقافة وطنية وسياسية داخل دولة ليبيا.
2. ما هي تحديات الإعلام في مرحلة ما بعد 2011م؟
3. ما هو تأثير الإعلام على السياسة والثقافة الليبية بعد احداث فبراير 2011م؟

اهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع البحث الذي يضع اهمية دور وسائل الإعلام الرسمي في توجيه الرأي العام وبناء ثقافة وطنية وسياسية واعية، كما أن أهمية الدراسة تتأتى من المسؤولية في الحفاظ على توازن الخطاب والمشهد والخبر الإعلامي مع سياسات الدولة، وأن انتشار وسائل الإعلام الموازي وسهولة نشر الخبر صوت وصورة من خلال افراد غير معنيين بالنشر، وليس لديهم القدرة المهنية على نقل الحدث وصياغة الخبر في إطار المسؤولية والمهنية والمصداقية والشفافية وفي حدود واضحة، كما أن سيطرة توجهات سياسية وايديولوجية وفكرية خارج إطار الدولة اصبح واضح على قنوات إعلامية الموازي، ومنصات التواصل الاجتماعي والالكتروني وأثر ذلك على الرأي العام داخل المجتمع.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

1. منهج دراسة الحالة بين دور الإعلام الرسمي والإعلام الموازي.

2. المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المتغيرات التي طرأت على صياغة الخبر ونقل الحدث وأثره على توجيه الرأي العام.

جاءت الدراسة في ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الاول: دور الإعلام في توجيه الرأي العام.**

– المطلب الاول: مفهوم الإعلام ودوره في المجتمع

– المطلب الثاني: اهمية توجيه الرأي العام الليبي

– المطلب الثالث: تأثير الإعلام على الرأي العام

- **المبحث الثاني: الإعلام في ليبيا بعد فبراير 2011م.**

– المطلب الاول: تغير وسائل الاعلام بعد الاحداث 2011م

– المطلب الثاني: تحديات الإعلام في مرحلة ما بعد 2011

– المطلب الثالث: تأثير الإعلام على السياسة والثقافة الليبية بعد الاحداث 2011م

المبحث الاول: دور الإعلام في توجيه الرأي العام

المطلب الاول: مفهوم الإعلام ودوره في المجتمع

في كثير من التعريفات للإعلام يوجد خلط بين مفهوم الاتصال ومفهوم الإعلام، إذ أن الاتصال يعني، "عملية إنتاج ونقل للمعلومات وتبادل الافكار والآراء والمشاعر من إنسان إلى آخر، بهدف التأثير فيه وبأفكاره وإحداث استجابة نقل الرسائل بين شخصين او أكثر"[1] .

اما عن الإعلام توجد تعريفات كثيرة نذكر منها تعريف الدكتور هشام رشدي خير

الله: "الاعلام هو عملية تبدأ بمعرفة المخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية، ثم تتوالى مراحلها كالتالي: تجميع المعلومات من مصادرها، ثم نقلها، والتعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها"[2] .

ومن خلال التعريفين للاتصال والإعلام، نجد أن في الاتصال تكون عملية نقل المعلومات متبادلة بين طرفين أو أكثر لغرض التأثير على افكار او تبادل افكار بين الاطراف، أما الإعلام هو عملية تجميع للمعلومات وفحصها والتعاطي معها وإعادة صياغتها وتحريرها، ثم اختيار الوسيلة الإعلامية لنقلها إلى المتلقي يكون مهتم بها، والغاية في الحالتين بين الاتصال والاعلام هو التأثير فئة او مجموعة من المجتمع وتوجيهها إلى تبني فكر أو رأي عام محدد مسبقا.

وللإعلام اهمية خاصة في توجيه وتشكيل الرأي العام، ويتعاظم هذا الدور مع التقدم والتطور الذي يشهده العالم في مجالات الإعلام والتواصل بشكل عام، وتكنولوجيا المعلومات قد اتاحت لوسائل الإعلام امكانيات وقدرات كبيرة في التأثير على افراد المجتمع، حتى اصبحت وسائل الإعلام المختلفة عاملا رئيسيا من العوامل المؤثرة في الرأي العام إن لم تكن العامل الأهم [3]، ويتلقى الفرد كم هائل من المعلومات والبيانات والاخبار المدعومة بالصوت والصورة والإثارة وبشكل مستمر، إلا ان المعلومات تتباين بين أن تكون صحيحة او غير صحيحة خاصة في غياب الرقابة على تداولها، ايضا قد تكون معلومات ناقصة او غير واضحة أو كاذبة واحيانا تكون موجهة، وفي جميع الحالات فإن المعلومات والبيانات الإعلامية هي القاعدة الرئيسية التي من خلالها تستطيع وسائل الإعلام من احداث انواع مختلفة نت التأثير على المدى القريب أو البعيد.

المطلب الثاني: اهمية توجيه الرأي العام الليبي

بعد احداث 17 فبراير 2011م في ليبيا والتي جاءت ضمن موجة من الثورات في عديد الدول العربية، وعرفت بثورات الربيع العربي، حيث رفعت شعارات المطالبة بالديمقراطية والحرية وحرية الإعلام ورفع القيود على توجيه الرأي العام، وسيطرة الحكومات على منصات الإعلام في كل من مصر وليبيا وتونس، وكانت قد صدرت عدة وثائق دولية تتابع حركة الرأي العام في نطاق دول ثورات الربيع العربي آن ذاك، ومن ضمن تلك الوثائق فقد صدرت وثيقة عن منظمة (اليونيسكو) صيف 2011م بشأن الإعلام والرأي العام في كل من مصر وليبيا وتونس، ولآن مصر هي أكبر الدول العربية المذكورة الثلاثة من حيث عدد السكان والمكانة والأهمية الاستراتيجية، فقد استندت الوثيقة إلى أجراء مقابلات شخصية مع طيف من الإعلاميين والسياسيين في القاهرة وجمع الآراء حول حرية الإعلام وتوجيه الرأي العام، وجاء في متن الوثيقة : "يبدو بشكل جلي أن هناك تغييرات بالغة الأهمية تجري على قدم وساق بما يكفل الحيلولة دون عودة الممارسات البائدة على الأقل في الصورة والهيئة التي سبق أن شاهدناها عليها" [4].

وفي ليبيا فإن الإعلام الحر والقنوات الإعلامية اصبحت ظاهرة تجاوزت المتوقع، حتى اصبحت الأحزاب المشكلة حديثا بعد الاحداث في 2011م تمتلك قنوات إعلامية موجهة، ايضا رجال أعمال ومدن اصبحت لديها قنوات إعلامية وصحف ومنصات إعلامية في الغالب موجهة، وقد اصبحت السلطات الانتقالية عاجزة عن وضع وسن وتطبيق قوانين وتشريعات للتأسيس لنظام إعلامي جديد حر مهني[5]، في حالة غياب الدولة اصبحت الظاهرة الإعلامية تثير النعرات القبلية وتدفع بالبلاد إلى الانقسام السياسي، الذي ادى إلى حروب أهلية بين تيارات سياسية وفكرية

متطرفة ومدن ومناطق بهدف تحقيق مكاسب ونفوذ سياسي واجتماعي .

وتأتي أهمية توجيه الرأي العام من اهمية تأثير ودور الإعلام والقدرة على بناء رأي عام حول القضايا الوطنية والمحلية، وكما سبق ذكره فإن ضعف الدولة ومؤسساتها والانقسام السياسي وعدم قدرة واستطاعة الدولة على مراقبة المادة الإعلامية، فإن الرأي العام الليبي اصبح منقسم ومتباين وغير متوافق حول القضايا السياسية العامة، الامر الذي ادى إلى نشوب حروب داخلية وتدخل اطراف خارجية اضافت إلى الأزمة الليبية المعقدة ازمة الثقة، ومن وجهة نظر الباحث فإن المراقب للظاهرة الليبية الفريدة من نوعها، يجد أن رغم الخلافات السياسية الظاهرة والتدخلات الخارجية المعقدة، فإن الرأي العام الشعبوي يتجه إلى الاتفاق على أن الإعلام الموجه هو السبب الأول في سوء الاوضاع والانقسام السياسي، وأن الكيانات السياسية الممثلة في المجالس التشريعية والسلطة التنفيذية مستفيدة من حالة الانقسام، وعلى الأغلب هذه الكيانات هي من تدعم وتبقي على حالة الفوضى الإعلامية حتى يسهل عليها السيطرة والاستمرار .

المطلب الثالث: تأثير الإعلام على الرأي العام

الرأي العام هو "الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم او تتعلق بمصلحة من المصالح المشتركة بينهم"[6] ، ومن خلال التعريف السابق فإن الرأي العام يتعلق اساسا بمسألة من المسائل العامة التي يستوجب توجيهها بوسائل تصل للجميع، والإعلام والاتصال عموما هو الذي يمتلك وسائل التوجيه والتأثير على الرأي العام، ومن اهم وسائل التوجيه والتأثير على الرأي العام حول قضية ما، هو الوسائل المطبوعة كالصحف والدوريات والمناشير، ايضا وسائل الإعلام السمعية كالإذاعة

المسموعة والاشرطة المسجلة، والوسيلة الاخرى والاكثر انتشارا وتأثيرا هي الوسائل السمعية البصرية التي تستخدم الصوت والصورة معا، كالإذاعة المرئية والسينما والبرامج الوثائقية [7] .

وسائل توجيه الرأي العام المشاعة: تباينت وسائل الإعلام بين الوسائل التقليدية الكلاسيكية المتعارف عليها، وبين الوسائل الإلكترونية التي اصبحت سهلة الاستخدام والانتشار، ومن الوسائل المشاعة في الاستخدام الاتي:

أولاً– الوسائل التقليدية:

الصحافة والإذاعة المسموعة والتلفزيون والوسائل المطبوعة كالإعلانات والصور والدوريات.

ثانيا– الوسائل الالكترونية:

مواقع التواصل الاجتماعي والكتب والصحف الالكترونية وشبكات الهواتف المحمولة والانترنت والمنظومات الالكترونية الإعلامية.

وتعتبر الوسائل الالكترونية هي الاحدث في تقنية الاتصالات التي عرفها العالم الحديث، وشبكة المعلومات العنكبوتية الانترنت هي الوسيلة الالكترونية التي تعمل المواقع الالكترونية للتواصل من خلالها، ومن اهم مميزات الوسائل الالكترونية والأنترنت الآتي[8] :

1– العالمية: إذ تلغي الحواجز الجغرافية والمكانية، وتعبر الحدود الدولية، وتسهل عملية الاتصال بين كافة الافراد والشعوب فب جميع مناطق العالم.

2– التفاعلية: يكون فيها الفرد مستقل ومراسل ومشارك ومتلقي، لدى فهي تلغي السلبية وتسمح بالمشاركة الواسعة بين الافراد والجماعات والمجتمعات.

3– التنوع وتعدد الاستعمالات: يستخدمها مختلف فئات المجتمع وجميع الطبقات

والدرجات العلمية والوظيفية، سواء كان ذلك في التعليم او الترفيه او نشر الاخبار والدعاية والتواصل.

4- سهولة الاستخدام: فالشبكات متاحة إلى جميع الشعوب وبجميع اللغات ايضا تستخدم الصور والرموز والارقام والاشكال التعبيرية بكل سهولة ويسر.

5- التوفير والاقتصاد: أن شبكات التواصل الالكترونية توفر الوقت والجهد والسرعة في الوصول إلى مواطن الحدث ونقلها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستخدم اجهزة هواتف وبث اشاره خفيفة الوزن وسهلة الاستخدام ورخيصة الثمن ودون أي تعقيد.

المبحث الثاني: الإعلام في ليبيا بعد احداث فبراير 2011م.

المطلب الاول: دور الإعلام الليبي بعد الاحداث 2011م

أن الواقع السياسي الليبي بعد الاحداث في فبراير 2011م قد تغير بشكل كبير، الامر الذي احدث تغيير كامل في المجتمع الليبي بما في ذلك تغيير واضح في وسائل الإعلام المختلفة، الامر الذي وضع اسس وشكل جديد لمضمون الرسالة الإعلامية وفي اتجاهات ومضامين مختلفة، حتى أضحت الرسالة الإعلامية خارج نطاق سيطرة مؤسسات الدولة متجاوزة حدود الرقابة ومقص الرقيب، كما أن حرية الإعلام تخطت المتوقع حيث اصبحت القنوات الإعلامية الحرة تبث مادتها الإعلامية من خارج البلاد، وملكية القنوات الليبية الخاصة حديثة النشأة بعد احداث فبراير 2011م آلت الى شخصيات وجماعات وبتمويل دول اجنبية وعربية، حتى اصبح الواقع الجديد للإعلام الليبي تحكمه إما المصلحة الشخصية، أو تحكمه توجهات سياسية وايديولوجية مختلفة سواء كانت توجهات سياسية او دينية وعقائدية[9] .

والسياسة العامة لأي دولة في العالم تهتم بوضع الخطط والاستراتيجيات لنظامها السياسي والإعلامي في الداخل والخارج، وتبنى الخطط والاستراتيجيات على تحديد

الاهداف التي تضعها سياسة الدولة وتحققها من خلال الرسالة الإعلامية، ايضا تحديد الوسيلة الإعلامية الأكثر انتشار او التي تستهدف فئة او مكون اجتماعي وسياسي معين، وبعد احداث فبراير 2011م تغيرت الاستراتيجيات من الدولة الشمولية إلى تبني مرحلة جديدة تكون أقرب للديمقراطية والمشاركة السياسية وحرية الرأي والرأي الآخر.

ومع الحداثة والتطور وانتشار القنوات الإعلامية والترويج والإعلان والتواصل، قد تغيرت معها الانظمة الإعلامية ومضامين الرسائل الموجهة خاصة الرسائل السياسية للأنظمة السياسية كالشيوعية والاشتراكية والرأسمالية في السابق، وبروز صيغ جديدة اصبحت تحكم النظم السياسية في العالم، وقد تبلورت تلك الاتجاهات الحديثة في ثلاثة أطر عامة هي [10] :

1- الانظمة التي تعتمد موضوع الديمقراطية كأساس للحوار في المؤسسات الإعلامية أو عن طريقها.

2- الانظمة التي تعتمد المشاركة في التوجيه والسيطرة على الإعلام ومضمونه، عبر منطق الرقابة وتحديد المسارات الإعلامية من حيث المضمون.

3- الانظمة التي تعتمد على السيطرة على الإعلام ومؤسساته وتقنين مضمون الرسالة الإعلامية بما يخدم اهداف معينة وفي كثير من الاحيان يوضع لخدمة اهداف ضيقة ومحدودة.

وبهذا فإن الإعلام في ليبيا بعد الاحداث أخذ شكل آخر مختلف عن الاعلام قبل 2011م، وهذا واقع يفرض نفسه كنتيجة بعد سقوط نظام القذافي وبالتالي سقوط المنظومات السياسية والإعلامية، أي أن الإعلام خاصة الإعلام السياسي أصبح يوجه رسائل ومضامين متعددة حسب التوجهات والمصالح والافكار لكافة التيارات،

فلا يمكن حصر الإعلام الليبي بعد 2001م في وجهة نظر او توجه واحد او الاتفاق على رسالة ومضمون موحد.

المطلب الثاني: تحديات الإعلام في مرحلة ما بعد 2011

ان الاحداث التي شهدتها ليبيا بعد احداث فبراير 2011م عقب انهيار نظام القذافي وسيطرة قوى وجماعات مختلفة على البلاد، وبروز خطاب إعلامي سياسي موجه يحمل رسائل مختلفة ومضامين تختلف من جماعة سياسية الأخرى، خاصة بعد الانقسام السياسي في شرق البلاد وغربها، ورفع مطالب وحقوق لجماعات سياسية وجماعات قبلية وعرقية وفكرية، جميعها استخدمتها وسائل إعلام وبشكل غير مسبوق قبل 2011م، حيث كان الإعلام السياسي تحت سيطرة النظام السابق.

من المعروف أن كل دولة من حقها حماية نفسها ومجتمعها من تدفق المعلومات والرسائل الإعلامية التي تهدد او تمس أمنها القومي واستقرارها، ومن هنا برزت تحديات تواجه دولة ليبيا وسلطاتها امام كم كبير من وسائل الإعلام الموجهة إلى الداخل الليبي، ومن اهم التحديات واخطرها على الاطلاق هو فرض رقابة أو متابعة للمادة الإعلامية التي ترسلها القنوات الإعلامية الخاصة.

تحدي الامن القومي:

الامن القومي هو التحدي الاول الذي تواجهه الدولة الليبية بسبب الخطاب السياسي والإعلامي الجديد، ذلك ان الامن القومي لأي دولة او أمة هو أمن شامل لجميع مكونات عناصر القوة لدولة " سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، عسكريا، أمنيا، حتى تتمكن الدولة من تحقيق الاهداف الرئيسية لوجودها واستمرارها، عليها ان تواجه التحديات التالية[11] :

1- تحدي تأمين كيان الدولة.

2- تحقيق الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي اللازم لإحداث تنمية.

3- القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها الدولة.

في مرحلة ما بعد الاحداث 2011م اصبحت الدولة الليبية في مواجهة مع التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، ذلك بسبب عدم قدرتها وضعفها امام الرسائل والخطابات الموجهة عبر حزمة من القنوات الإعلامية والمنصات الإلكترونية.

ومن وجهة نظر الباحث فإن التحديات سالفة الذكر لن تنتهي إلا بنهاية الفوضى الإعلامية، وإعادة رقابة الدولة على الخطاب الموجه الذي يغذي الرأي العام، وفرض سلطة القانون على (الافراد والمؤسسات والجماعات)، ويتم ذلك وفق إعداد نموذج معين للإعلام يقوم بإيصال الرسائل المراد نقلها من الدولة إلى المجتمع، او نقلها من المجتمع إلى الدولة يضمنها ميثاق شرف للإعلام، وضمان عدم تعدي القنوات الإعلامية على الخصوصيات الدينية والعرفية والاخلاقية والاجتماعية كافة، وسلامة الرأي العام المجتمعي من الظواهر السياسية والاجتماعية التي تضر بوحدة البلاد وامنها وامن وجودها واستقرارها .

المطلب الثالث: تأثير الإعلام على السياسة والثقافة الليبية بعد الاحداث 2011م

أن للإعلام أثر كبير ومهم على الثقافة في جميع المجتمعات الإنسانية، خاصة المجتمعات التي تأثرت بأحداث سياسية وتغيير في داخل انظمتها السياسية، والمجتمع الليبي بعد الاحداث في فبراير 2011م قد حدث في داخل بنيته السياسية والاجتماعية تغيير واضح، ومن ضمن التغيير في الداخل الليبي، الذي حدث عند فئات وشرائح المجتمع منها شريحة الشباب وشريحة المرأة والتي هي نصف المجتمع، وهي النواة الأولى التي تبدأ منها الأسرة المكونة للمجتمع ككل ولثقافته المجتمعية الخاصة.

والثقافة كما يعرفها الكثير من علماء السياسة والاجتماع والإعلام بأنها: " هي قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والقوالب الفكرية التي تتميز بها مجموعة بشرية عن أخرى وتؤثر في صناعة واقعها الحضاري ..."[12]، وهذا يضعنا أمام تفسير يفيد بأن الثقافة حزمة من القيم المكتسبة للفرد والمجتمع من الاسرة والدين والمدرسة ايضا من الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري، وللإعلام سواء كان الرسمي أو الإعلام الموازي تأثير كبير على سلوك المجتمع خاصة شريحتي الشباب والمرأة.

إذا كانت الثورات الشعبية والسياسية قد اطاحت بأنظمة حكم سياسية وحكومات وبرلمانات، فإن احداث الاتصالات والمعلومات والمواقع الالكترونية والمنصات الإعلامية الحرة، قد غيرت مجموعة من المفاهيم الكلاسيكية والتقليدية عند نقل الأخبار والمعلومات وترسيخ ثقافة وهوية محددة للمجتمع [13]، ولآن فئة الشباب الأكثر استخداما لهذه الشبكات الإلكترونية، تقوم المجتمعات على إدارة مواردها البشرية ومنها شريحة الشباب الذي يعتبر هو الأساس في قوة الدولة، ومن المسلم به أن التنمية المجتمعية هي عملية تفاعلية بين المجتمع والاقتصاد والثقافة، وقدرة الدولة على استثمار طاقاتها البشرية من خلال توسيع دائرة التعليم والثقافة وتوجيه الرأي العام في اتجاه حماية الدولة، ولآن للإعلام دورا مهما في قيادة الرأي العام ونشر الثقافة والوعي المجتمعي، نجد أن أغلب القنوات الإعلامية الموازية للقنوات الرسمية في الدولة الليبية بعد الاحداث فبراير 2011م، كان تركيزها على محاكاة شريحة الشباب الليبي أما بفتح العمل بالمجال الإعلامي للشباب، أو تقديم البرامج التي تحاكي عقول الشباب وتحديث جملة من المفاهيم والقيم المجتمعية في قالب الحداثة.

وبعد التحولات التي حدثت نتيجة للثورات التي شهدتها المنطقة العربية والتي عرفت بثورات الربيع العربي، وجدت ظواهر سياسية وثقافية مختلفة ابرزها ظاهرة الإرهاب

والعنف والحروب الأهلية، ايضا اصبحت ظاهرة الهجرة إلى دول الاتحاد الاوروبي والغرب عامة تهدد مستقبل الدول العربية ومنها الدولة الليبية، ولآن اسباب هذه الظواهر مختلفة ومتعددة ولها اوجه كثيرة، ومن هذه الاسباب واهمها ظاهرة انتشار العنف والإرهاب والحروب التي دفعت بعدد كبير من الشباب إلى اختيار الهجرة كخيار أمن لحياتهم ومستقبلهم، ومن هنا فإن الإعلام الذي يقود ويتبنى افكار وايديولوجيات جديدة على المجتمع الليبي، فإن الظواهر التي سبق ذكرها اصبحت امرا واقعا يجب الاعتراف به والتعامل معه كمشكلة حقيقية تهدد الدولة والمجتمع الليبي، وفي غياب التنمية التي توفر البيئة الاساسية للاستقرار والنمو سواء كان بشكل جزئي او كلي، فإن شرحة الشباب اصبحت اكثر عرضة إلى الدفع بها نحو مستنقعات وبؤر الإرهاب والعنف، الأمر الذي يضع الدولة ومؤسساتها خاصة الإعلام الرسمي إلى إعادة توجيه الرأي العام في اتجاه تبني نهج المصالحة الوطنية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ونبذ العنف بجميع اشكاله، ورفض المحتوى الإعلامي المناهض لقيام الدولة واستقرار اركانها [14].

من خلال الواقع الليبي فإن للإعلام دورا كبيرا في تغيير الثقافة العامة داخل المجتمع الليبي ككل، والمرأة كانت أكثر الفئات تأثرا وأكثرها تأثيرا، ذلك أن المرأة أم ومعلمة وعاملة ومشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والحياة العامة اسوة بالرجل وعلى قدم المساواة، إلا أن الإعلام الموازي وقنوات التواصل اختلفت حول اهمية دور المرأة في المشاركة السياسية، حيث كان الخطاب الإعلامي ذو التوجه الإسلامي يرى أن المرأة سيدة في بيئتها وبيتها، في الوقت الذي كانت القنوات المضادة تدعم دور المرأة وتحثها على المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة[15] .

الخلاصة من ذلك أن الإعلام قد أثر في ثقافة المرأة الليبية بعد الاحداث 2011م،

ايضا قد اوجد الإعلام صراع معلن بين تيارات فكرية وايديولوجية مختلفة حول قضايا سياسية اهمها مشاركة المرأة السياسية من عدمها، وفي ذلك استغلت بعض التيارات السياسية إدارة الصراع من خلال القنوات الإعلامية المختلفة لتحقيق مصالح سياسية، كما ان مفاهيم وقيم المجتمع الليبي قد تغيرت في الواقع، وتغيرت معها وجهات نظر سياسية، وقضايا، وظواهر اجتماعية، وسياسية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن أهمية دور الإعلام في توجيه الرأي العام الليبي من خلال مؤسسات وقنوات إعلامية رسمية، ووضع قيود ومحاذير امام نشر وتوجيه الرأي العام الليبي اتجاه افكار وتوجهات تعمل على انعدام استقرار البلاد، كما أن أهمية الدور الإعلامي في تبني قضايا تهم شرائح المجتمع الليبي، أهمها شريحة الشباب الذي يعتبر الأساس الأول لأحداث تنمية شاملة داخل الدولة والمجتمع، ايضا شريحة المرأة التي هي الأم والأخت والمربية والزوجة، ولآن دور المرأة في الرعاية والتربية وغرس القيم والأخلاق داخل عقول ووجدان النشأ، فإن دور المرأة مهم واساس وفعال يجب الانتباه لها ودعمها وتطويرها من خلال البرامج الإعلامية والتثقيفية التي تتبناها الدولة ومؤسساتها، اضافة إلى اهمية دور المؤسسات الاكاديمية والبحثية في إقامة المؤتمرات والندوات التثقيفية، واهمية دور المنابر الدينية في توجيه الرأي العام وحمايته من الظواهر الغريبة والضارة بالمجتمع ووحدته وحماية القيم السامية، ومن خلال البحث إن الباحث وصل إلى قناعة علمية مؤكدة حول أهمية عقد ميثاق شرف مهنة الإعلام، واحترام القيم الدينية والأخلاقية والعرف السائد داخل المجتمع الليبي والعادات والتقاليد، لدورها الكبير في على قيم المجتمع، " أن لوسائل الإعلام الرسمي دور في تغيير توجيه الرأي العام داخل المجتمعات عامة والمجتمع الليبي خاصة

بعد أحداث فبراير 2011 م " كذلك تأتي اهمية الامن القومي وحمايته بمنظومة تشريعية وقانونية وامنية تحدد المعايير الواضحة للخطاب الإعلامي عبر القنوات والمنصات المختلفة .

النتائج والتوصيات:

النتائج:

16- اهمية دعم الحكومة لمؤسسات الدولة الإعلامية وتقديم محتوى إعلامي وتثقيفي ملتزم بميثاق شرف مهنة الإعلام والصحافة وفق معايير قانونية ملزمة.

17- الإعلام الموازي لإعلام الدولة الرسمي أصبح ذو تأثير على توجيه الرأي العام وبناء ثقافة جديدة بمعايير وقيم تختلف مع المعايير الاساسية للمجتمع.

18- اصبحت منصات التواصل الاجتماعي ذات تأثير كبير على بناء وتوجيه الرأي العام وتشكيل ثقافة الحداثة لدى شريحة الشباب بشكل خاص وباقي شرائح المجتمع عموما.

19- شريحة المرأة في المجتمع الليبي اصبحت تتأثر بالإعلام الموازي من خلال البرامج الموجهة للمرأة، ايضا منصات التواصل الاجتماعي استحدثت مجتمع نسائي يحمل ثقافة وافكار تأثرت بالحداثة.

التوصيات:

1- على الدولة فرض رقابة على المحتوى الذي تقدمه قنوات الإعلام الموازي ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

2- وجب الانتباه إلى أن مصطلح حرية التعبير مصطلح فضفاض يجب تقييده بمعايير القانون واحترام القيم الدينية والاخلاقية، والعرف، والعادات، والتقاليد.

3- التوعية المستمرة عبر المنصات الحكومية والقنوات الإعلامية والمنابر الدينية

والعمل على نشر ثقافة الوعي.

4- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية بالجامعات والمراكز البحثية والتعريف بأهمية الإعلام ومخاطر الرسالة الإعلامية الموجهة للرأي العام.

5- وضع ميثاق شرف بأخلاقيات مهنة الإعلام وإقامة الندوات والمؤتمرات والملتقيات للإعلاميين والمشتغلين بمهنة الإعلام من اجل نشر التوعية والتثقيف بما يقدم وما سيقدم من محتوى إعلامي قد يمس بالأمن القومي وبالقيم السامية في المجتمع الليبي.

المراجع:

1- طقاطقة شيرين، تعريف الاتصال، زيارة الموقع https://mawdoo3.com

2- احمد شيرين، تعريف الإعلام، زيارة الموقع https://mawdoo3.com

3- يوسف عاطف، وسائل العلام واهمية دورها، جامعة المنوفية كلية الآداب قسم الإعلام، بحث منشور على الرابط ابريل 2020 https://www.researchgate.net/profile/atf-ywsf

4- مندل توبى ، تقييم تطوير وسائل الإعلام في جمهورية مصر العربية استنادا إلى مؤشرات تطوير الإعلام الخاصة بمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم، مكتب اليونيسكو الاقليمي بالقاهرة، يونيو 2011، ص3 .

5- العيساوي فاطمة، محدودية جهود السلطات الانتقالية بعد الإطاحة بالقذافي، الإعلام الانتقالي في ليبيا هل تحرر اخيرا؟، مركز كارينغي للشرق الاوسط، 14مايو 2013م .

6- الشومان محمد، اشكاليات الرأي العام، القاهرة، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع،1999، ص26.

7- الزائدي مندر صالح جاسم، دور وسائل الاعلام في صنع القرار السياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى 2013، ص154.

8- مسعود صالحة محمد، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام: دراسة على عينة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، جامعة سبها كلية الآداب قسم الإعلام، ص317.

9- الشريف عابدين الدردير وخالد ابراهيم الهنشير، الاوضاع السياسية وانعكاساتها على الإعلام الليبي، دراسة وصفية بعد عام 2011م، المؤتمر العلمي الاول لقسم الإعلام كلية الآداب جامعة سرت، منشورات جامعة سرت 2- 3 مايو 2018م، ص 21 .

10- الدليمي حميد حامد، التخطيط الإعلامي المفاهيم والإطار العام، رؤية سيسيولوجيا لمنطق الظاهرة الإعلامية ومضامينها، دار الشروق فلسطين الطبعة الاولى 1998م، ص 66.

11- السيد لواء طه محمد، مفهوم الامن القومي والاستراتيجية، مقالة اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد الاول السنة الاولى يناير 2023، ص117 .

12- النحيلي محمد ابو بكر محمد وعبد السلام احمد هلاش، بعض العوامل الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية لدى المرأة الليبية لدى عينة من طالبات الدراسات العليا أكاديمية بنغازي، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية كلية الآداب والعلوم قصر اخيار جامعة المرقب المجلد 8 العدد 5 ص 455.

13- الدماري الصالحة مسعود، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام، دراسة منشورة، كلية الآداب قسم الإعلام جامعة سبها.

14- https://alwasat.ly/news/opinions/116505?author=1 ازمة السلطة الرابعة في ليبيا، محمد علي اهويسة، بوابة الوسط.

15- القيزاني راضية، اشراك المرأة الليبية في الحياة السياسية يبقى دون المأمول.. مقالة منشورة على صحفة العرب الاحد 29 اغسطس 2021م السنة 44 العدد 12163